

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة المسيلة، يومي 04-05 فيفري
2019

تقديم ورقة بحثية بعنوان:

قياس مدى كفاءة النظام المالي الجزائري على ضوء أبعاد ومؤشرات التنمية المالية

بطاقة مشاركة

الاسم واللقب	بن دعاس زهير	رقوب نريمان
التخصص	دكتوراه في المالية ونقود	دكتوراه في المالية وبنوك
الوظيفة	أستاذ محاضر قسم - أ -	أستاذة مؤقتة
المؤسسة	جامعة سطيف 1	جامعة سطيف 1
الهاتف	0772451343	0555172033
البريد الإلكتروني	Zoh_ir19@hotmail.com	narimeneragoub@outlout.fr
المحور الثاني	أفضلية النظام المالي القائم على البنوك والأسواق المالية	
عنوان الورقة	قياس مدى كفاءة النظام المالي الجزائري على ضوء أبعاد ومؤشرات التنمية المالية	

الملخص:

تهدف هذه الورقة المالية إلى تشخيص مؤشرات كفاءة النظام المالي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين (2000-2017)، وذلك بالتركيز على أهم أبعاد التنمية المالية ومؤشرات قياسها، لاسيما ما تعلق بالعمق المالي والولوج للتمويل وكذا استقرارية النظام المالي وفعاليته، وقد خلصنا إلى أن النظام المالي الجزائري لا يزال يتسم بضعف وضآلة أغلب مؤشرات التطور خاصة ما تعلق بالولوج للتمويل ودرجة عمق النظام المالي وفعاليته التمويلية، وهيمنة النظام البنكي على هيكله، ما يتطلب تعميق الإصلاحات المالية، بهدف تأهيل النظام المصرفي وتطوير السوق المالية لمجابهة التحديات المستقبلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

الكلمات الافتتاحية: النظام المالي الجزائري، كفاءة النظام المالي الجزائري، التنمية المالية.

Abstract

The objective of this paper is to identify the indicators of the efficiency of the Algerian financial system during the period 2000-2017 by focusing on the most important dimensions of financial development and their indicators of measurement, especially regarding the financial depth and access to finance as well as the stability and effectiveness of the financial system. The Algerian economy is still characterized by weakness and weakness of most indicators of development, especially with regard to access to finance and degree of depth and financial effectiveness of the financial system, and the dominance of the banking system on its structure, which requires deepening financial reforms, aiming to rehabilitate the banking system and develop the financial market to meet the challenges of the future Facing the Algerian economy.

Key words: Algerian financial system, efficiency of the financial system Algeria, financial development

تمهيد:

مما لا شك فيه أن وجود نظام مالي متطور بالقدر الكافي يكتسي أهمية بالغة في جهود التنمية والنمو الاقتصادي، وذلك نتاج الدور الذي يؤديه في تعبئة الموارد من وحدات الفائض الاقتصادي وتخصيصها تخصيصا كفئا نحو وحدات العجز الاقتصادي ؛ وعليه فلا غرابة من الاهتمام الكبير الذي يوليه الاقتصاديين لدراسة العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الاقتصاديات المعاصرة أدركت الدور الذي يؤديه النظام المالي بمختلف مكوناته في سيرورة تنميتها الاقتصادية، لذلك فقد حاولت منذ مطلع سنوات التسعينات من القرن الماضي تدارك مواطن الخلل الهيكلي الذي يعاني منه النظام المالي، وأدخلت إصلاحات وصفت بالعميقة كونها حاولت إحداث تغيير جوهري في نمطه وشكله وتوجهاته، لكن هل استطاعت تلك الإصلاحات تلافي مواطن الضعف والخلل فيه؟

إن الإجابة عن هذا السؤال وغيره، يستدعي الوقوف على أهم مؤشرات كفاءة النظام المالي المنبثقة من مخرجات الدراسات التجريبية التي تبنتها المؤسسات والهيئات المالية الدولية والإقليمية، كمستوى عمق النظام واستقراره وفعاليتها في توظيف الموارد وكذا سهولة ولوج الأعوان الاقتصاديين إلى التمويل، بالإضافة إلى الانفتاح على السوق الدولية.

وبناء على ما سبق يمكن بلورة إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى استطاع النظام المالي الجزائري تحقيق كفاءة أدائه على ضوء أبعاد ومؤشرات التنمية المالية؟

انطلاقاً من التساؤل الرئيس يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم مكونات النظام المالي؟
 - ما هي أبرز مؤشرات قياس كفاءة النظام المالي؟
 - هل استطاعت الإصلاحات المطبقة تحسين مؤشرات التنمية البنكية وتأهيل النظام البنكي؟
 - ما مدى جدية مساعي تطوير السوق المالية الجزائرية في ظل استمرار ضعف أدائها؟
- لمعالجة مختلف حيثيات البحث تم تقسيمه إلى ثلاث محاور:
- النظام المالي ومكوناته؛
 - مؤشرات قياس كفاءة النظام المالي؛
 - قياس مدى كفاءة النظام المالي الجزائري.

أولاً: النظام المالي ومكوناته:

يلعب النظام المالي دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي، باعتباره القناة التي تتم عبرها عملية التمويل، حيث ينقل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، كما يشتمل على عديد المكونات كالمؤسسات المالية الوسيطة، والأسواق المالية والجهات الرقابية المشرفة على أداء المؤسسات والأسواق المالية، وفيما يلي سنحاول التعريف بالنظام المالي وإبراز أهم مكوناته.

1- تعريف النظام المالي:

قبل تعريف النظام المالي يجب الإشارة إلى أن التمويل يشير إلى توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، وعليه فهو يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، على أن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب¹

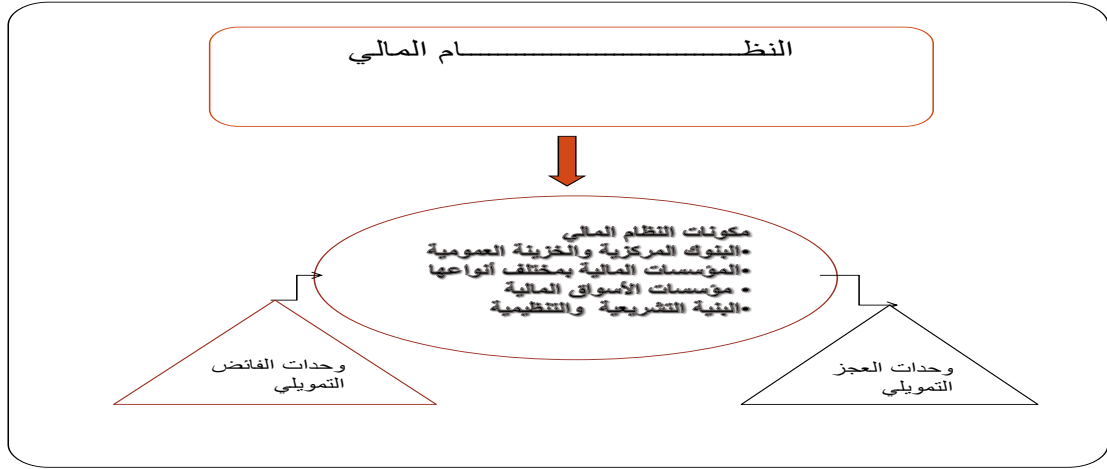
¹ - محمد بشير عليّة؛ القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ بيروت، لبنان، 1995، ص: 127.

أما النظام المالي فيمثل مجموع المؤسسات والوسائل والآليات التي عن طريقها يستطيع أعوان العجز التمويلي التواصل بالأعوان الذين لهم القدرة على التمويل²، يتألف النظام المالي من العناصر التالية³:

- البنية التحتية للنظام: وتتألف أساسا من النظم القانونية، نظم المحاسبة، الدفع، التسوية ... الخ.
- الهيئات والمؤسسات المالية: من أهمها نجد البنوك، المؤسسات الاستثمارية، شركات الأوراق المالية... الخ.
- الأسواق المالية: تتألف من البورصات والأدوات المالية المتداولة فيها كالأسهم السندات، المشتقات المالية.

وعليه فالنظام المالي يقصد به مجموع المؤسسات المالية والأسواق المالية والقوانين والإجراءات التنظيمية والتقنيات التي توطر تداول الأصول النقدية والمالية في اقتصاد ما. كما يمكن أنه نعرفه على أنه آلية تنتقل من خلال عناصره الموارد المالية بين وحدات الفائض الاقتصادي ووحدات العجز الاقتصادي⁴، خدمة الأغراض النمو والتنمية الاقتصادية محليا، ويمكنه أخذ الطابع الدولي والإقليمي إذا افترضا وجود عمليات دولية بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين⁵. والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): مكونات النظام المالي



المصدر: من إعداد الباحثين

2- تركيبة النظام المالي:

يمكن تقسيم مكونات النظام المالي على أساس وسيلة الدفع التي يوفرها إلى ما يلي:

2-1 - المؤسسات المالية ذات الطبيعة الخاصة :

أ - البنك المركزي : مؤسسة مالية نقدية تأتي على قمة الجهاز المصرفي من أهم وظائفه:

² Sophie brana ;et autre, économie monétaire et financier,dunod ; paris ;2003 ;p125

³ غاري شيناسي: الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2005، ص: 2

⁴ Sophie brana ;et autre, économie monétaire et financier,dunod ; paris ;2003 ;p125

⁵ Michel Drouin ; système financier international ; édition vuibert ; paris ;2003 ;p22

- المسؤول على إعداد وتنفيذ السياسة النقدية وهذا للمحافظة على استقرار العملة داخليا (السياسة النقدية) وخارجيا (سياسة الصرف)؛
- إصدار النقد القانوني؛
- دوره كبنك للبنوك عادة ما تلجأ البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي في الحالات الطارئة والحرجة؛
- دوره كبنك للدولة وهذا بتسيير حسابات الخزينة العامة.

ب- الخزينة العامة: تعتبر الممثلة المالية للحكومة، فهي تقوم بتنظيم الميزانية العامة للدولة والإشراف على تنفيذها سنويا، وبالتالي فهي الجهة المسؤولة على تنفيذ السياسة المالية للدولة .
تقوم الخزينة العامة بدور نقدي ومالي: يتمثل الأول في إصدارها وسائل للدفع متمثلة في القطع النقدية أو النقد المساعد التي تقوم ببيعها للبنك المركزي مقابل الحصول على قيمتها من النقد الكتابي القانوني، أما الثاني فيتمثل في مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمارات العامة المسطرة في ميزانية الدولة، إضافة إلى إصدارها سندات تتمتع بالسيولة الكبيرة تعرف بسندات الخزينة قصيرة الأجل. les bons du tresor.

2-2- مؤسسات وهيئات الوساطة المالية: هي مجموعة البنوك والمؤسسات المالية التي تؤدي دور الوساطة المالية؛ وعموما يمكن تبويبها إلى: **المؤسسات المالية البنكية والمؤسسات المالية غير البنكية؛**

أ- المؤسسات المالية البنكية: تعرف المؤسسات المالية البنكية في النظام المالي كبنوك من الدرجة الثانية بعد البنك المركزي، وتؤدي ثلاث وظائف أساسية⁶:

* تجميع الموارد من أصحاب الفائض التمويلي

* منح وتوزيع القروض على أصحاب العجز التمويلي

* خلق وتسيير وسائل الدفع.

وعموما يمكن أن نقسمها إلى بنوك تجارية وبنوك متخصصة

أ-1- البنوك التجارية : وهي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية ملكيتها قد تكون عامة أو خاصة هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال المتاجرة بأموال الغير عن طريق الإقراض، ومن أهم وظائفها نذكر:

- فتح الحسابات المصرفية وقبول ودائع الغير مقابل تقديم وعد بالدفع تحت الطلب أو بعد اجل متفق عليه؛

- منح الائتمان وخلق النقود الائتمانية، بالإضافة إلى وظيفة الاستثمار بمختلف أشكاله.

⁶ DAVID Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dorn Busch adaptation française : Bernard Bernier et Henri Louis : macroéconomie; édition Dunod :paris;2002 ; p: 129.

أ-2- **البنوك المتخصصة:** وهي مؤسسات إقراض ذات طبيعة خاصة مهمتها الأساسية استعمال مواردها المالية في عمليات تمويلية موجهة نحو قطاعات معينة (عقارية؛ صناعية؛ زراعية؛..) وذلك وفقا للقرارات الصادرة يوم تأسيسها.

- ب- **المؤسسات المالية غير البنكية:** وهي عبارة عن شركات وساطة تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مجالات استثمارية معينة، تعتمد أساسا على رأسمالها والاقتراض من البنوك والأسواق المالية، ومن أهمها نجد⁷: بنوك الاستثمار؛ شركات التأمين؛ مؤسسات الادخار؛ شركات الاستثمار... الخ

ب-1 - **البنوك الاستثمارية:** هي مؤسسات مالية تهتم بالفرص الاستثمارية من خلال تقويمها واختيار المشاريع الاستثمارية، والإشراف على عمليات إدراج الأوراق المالية في البورصات، بالإضافة إلى ممارسة نشاط الوساطة فيها... الخ.

ب-2- **مؤسسات الادخار:** تختص هذه المؤسسات في جمع المدخرات من الأفراد في شكل دفاتر ادخارية بغية استثمارها في مجالات تحددها القوانين والتشريعات المنظمة لها، وتكتسي هذه المؤسسات أهميتها من كونها تشجع وتنمي الوعي الادخاري بحكم انتشارها الكبير في الأوساط الشعبية مما يعزز الثقة فيها.

ب-3- **شركات الاستثمار:** هي مؤسسات مالية تقوم بجمع الموارد المالية من خلال إصدار أسهم وسندات وشهادات استثمارية ليعاد توظيفها في محافظ مالية يتم إدارتها في الأسواق المالية.

ب-4- **شركات التأمين:** هي عبارة عن منشآت تختص بالدرجة الأولى في التأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والشركات على اختلاف أنشطتها وفعاليتها، وذلك مقابل أقساط تأمينية تدفع على فترات لتقوم بدورها باستثمارها في مجالات استثمارية مختلفة.

2-3- **سوق رؤوس الأموال:** وردت العديد من التعاريف بشأنها، وذلك تماشيا مع التطورات الذاتية التي عرفت هذه الأسواق، وكذا التحولات التي عرفت الساحة المالية والنقدية العالمية، لذلك سنحاول استعراض أهم وأبرز تلك التعاريف التي وبالرغم من تعددها إلا أنها لا تخرج عن إطار واحد من حيث الخصائص والأهداف والأهمية.

فقد عرفت على أنها تلك الآليات التي يتم من خلالها تداول الأوراق المالية سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة⁸.

كما عرفت على أنها المجال الذي يتم فيه الالتقاء بين الوحدات الاقتصادية ذات الموارد الفائضة ولها الرغبة في إقراضها، والوحدات الاقتصادية ذات العجز التمويلي⁹.

⁷ - عبد الغفار حنفي، رسمية قريفاص، أسواق المال، بورصات، مصارف، شركات تأمين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص: 122.

⁸ - فليح حسن خلف، "الأسواق المالية و النقدية"، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص: 7.

⁹ - محمود يونس، عبد النعيم مبارك، "مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 127.

وتعرف كذلك على أنها وسيلة ينتقي فيها شرط المكان، ويلتقي فيها المشترون والبائعون والوسطاء والمتعاملون الآخرون من ذوي الاهتمامات بالأدوات الرأسمالية والنقدية، بغرض تداول وتوثيق الأصول المختلفة لفترات متعددة قد تكون قصيرة، أو طويلة، اعتماد على قوانين وأنظمة وتعليمات متفق عليها¹⁰. ومن جانب آخر عرفت على أنها مكان التقاء عروض الأصول (المدخرين) بالطلب عليها (المستثمرين)¹¹.

3- أنماط التمويل في الاقتصاديات المعاصرة:

يعتبر التمويل المباشر وغير المباشر آليتين للتمويل (التمويل الخارجي)، إلا أنه في الاقتصاديات الحديثة تغطي إحداهما على الأخرى، حيث نجد اقتصاديات المديونية التي تعتمد على الوساطة المالية واقتصاديات الأسواق المالية التي تعتبر السوق المالية جوهر نظامها التمويلي.

3-1- التمويل المباشر: تتم عملية التمويل المباشر دون تدخل وسيط مالي، بمعنى وجود علاقة مباشرة بين الوحدات ذات العجز المالي والوحدات ذات الفائض المالي.

3-2- التمويل غير المباشر: يتميز هذا النمط من التمويل بالاعتماد الواسع على المؤسسات المالية الوسيطة مثل المصارف التجارية، شركات التأمين، صناديق التقاعد والضمان، حيث تقوم هذه المؤسسات بتجميع الأموال من الوحدات ذات الفائض، إما من خلال الودائع الجارية، الودائع لأجل وودائع التوفير، أو من خلال إصدار أوراق مالية، ثم تستخدم حصيلة هذه الأموال في تقديم القروض لمن يحتاجها أو تقوم بشراء الأوراق المالية التي تصدرها الوحدات ذات العجز التمويلي¹².

3-3- اقتصاديات المديونية واقتصاديات الأسواق المالية: ترجع التفرقة بين اقتصاديات المديونية واقتصاديات الأسواق المالية إلى الاقتصادي جون هيكس J Hicks، الذي صنف الاقتصاديات الحديثة إلى اقتصاديات استئانة واقتصاديات للأسواق المالية.

3-3-1- اقتصاديات المديونية: تتميز هذه الاقتصاديات بما يلي:

- سيطرة أسلوب التمويل غير المباشر الذي يستند على النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد؛
- أسعار الفائدة ليست مرنة وغالبا ما تحدد إداريا؛
- سيطرة الحكومة على الجهاز المصرفي؛
- تتسم السوق النقدية وسوق الأوراق المالية بالضيقة وقلة الاتصالات فيما بينهما؛
- سيادة ظاهرة الكبح المالي.

¹⁰ - هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 58.

¹¹ - محمد عبده محمد مصطفى، "تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر؛ 1998، ص: 1.

¹² - Guy CAUDAMINE et Jean MONTIER, Banque et marches financiers, Edition Economica, Paris , 1998 p :230-233.

3-3-2- اقتصاد الأسواق المالية: تتميز هذه الاقتصاديات بما يلي¹³:

- هيمنة التمويل المباشر؛
 - تلعب القروض دور تكميلي في التمويل الاقتصادي؛
 - استقلالية المؤسسات المالية والمصرفية فيما بينها ؛ سيادة ظاهرة التحرير المالي.
 - وجود منافسة بين المؤسسات المالية مما يؤدي إلى تحديد أسعار الفائدة عن طريق قوى السوق؛
 - معدلات الفائدة مرنة تعكس التوازن بين عرض وطلب رؤوس الأموال؛
 - دور الوسيط المالي هو تقديم الخدمات المالية المختلفة وليس منح القرض فقط؛
 - وعلى ضوء التحولات الراهنة تتجه الاقتصاديات المعاصرة نحو تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في عناصر النظام المالي؛ بغية المحافظة على استقراره والحد من الاختلالات المالية التي تؤثر على مستويات التنمية والنمو الاقتصادي عموما.
 - في الحقيقة استقرار النظام المالي يتطلب مجموعة من المقومات نذكر منها:
 - مدى قدرة النظام المالي على تعبئة الموارد من خلال عمليات الإقراض وخلق السيولة؛
 - مدى قدرة النظام المالي على تحقيق كفاءة تخصيص الموارد؛
 - مدى قدرة النظام المالي على تسعير المخاطر المالية وحسن إدارتها خاصة في أوقات الأزمات؛
- إلا أن الدراسات المعاصرة جُلها برهنت على الدور الإيجابي للنمو المالي في التنمية الاقتصادية معتمدة في ذلك دراسات تجريبية أثبتت وجود علاقة موجبة وقوية بين تطور الأسواق المالية والمصرفية والنمو الاقتصادي، من خلال الجمع بين العديد من المؤشرات المالية والنقدية، وتبيان أثارها المختلفة على النمو والتنمية الاقتصادية، كمستوى تطور المصارف، هيكلها، أدواتها السياسات النقدية والمالية حجم السوق المالي، معدل الرسملة، سيولة السوق ودرجة اندماجه... الخ
- ثانيا: مؤشرات قياس كفاءة النظام المالي:**

أثبتت مختلف الدراسات التجريبية والتطبيقية للعلاقة بين القطاع المالي والنمو أن كفاءة النظم المالية يمكن تشخيصها من خلال مؤشرات تطور الوساطة المالية ومؤشرات تطور أداء الأسواق المالية.

1- مؤشرات تطور الوساطة:

1-1- مؤشر قياس درجة البكننة : يقيس حجم النظام البنكي ونشاط الوساطة المالية التقليدية ويعطى

بالعلاقة التالية: $G = \text{أصول البنوك التجارية} / \text{PIB}$

تستخدم لمتابعة تطور دور الوساطة المالية في الاقتصاد، كلما كانت مرتفعة دل ذلك على اعتماد الاقتصاد على التمويلات البنكية .

¹³ - بالاعتماد على المراجع التالية:

- عبد المجيد قدي؛ مرجع سبق ذكره، ص: 265-268.

- AMOUR ben Halima , la monnaie et la régulation monétaire en Algérie, édition DEHLEB, Alger 1997, P: 73

- BERNARD bellettante, " dictionnaire de la bourse ", édition Hatier, paris, 1998, P :12

1-2- مؤشر تطور الوساطة البنكية: تقاس من خلال:

$$T1 = \text{قروض مقدمة من طرف البنوك التجارية للاقتصاد} / \text{PIB}$$

$$T2 = \text{قروض مقدمة من طرف البنوك التجارية للاقتصاد} / \text{نقود الودائع} + \text{نقود قانونية}$$

كلما ارتفعت دل ذلك على ارتفاع نشاط الوساطة البنكية، كلما ارتفعت النقود القانونية يدل على ضعف الوساطة البنكية.

1-3- مؤشر التحويل البنكي: تعطى بالعلاقة التالي

$$TS = \text{قروض بنكية متوسطة وطويلة الأجل} - \text{ودائع لأجل} / \text{قروض بنكية مستعملة}$$

كلما ارتفعت الودائع لأجل كلما انخفض معدل التحويل في الدول المتقدمة والعكس في الدول النامية.

2- مؤشرات قياس سيولة الاقتصاد: تقيس هذه المؤشرات درجة سيولة الاقتصاد، حيث تميل سيولة

الاقتصاد إلى الزيادة عندما يتطور النظام المالي وتتنوع أدوات الإدخار وتنمو السيولة في الاقتصاد ، وفي المقابل تنخفض عندما تقل أشكال التوظيفات المالية على مستوى المصارف*

2-1- مؤشر ماكينون: مؤشر لقياس سيولة الاقتصاد الوطني ، أي انه يقيس مختلف وسائل الدفع

المستخدمة من طرف الوحدات إلى الناتج ويعطى بالعلاقة التالية:

$$L = M2 / \text{PIB}$$

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على تطور نقدي للاقتصاد ومشاط مرتفع للوساطة المالية (درجة

النقدنة)

ب- سرعة تداول النقود: يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الكتلة النقدية، أي عدد المرات التي

يستخدم فيها كمية من النقود خلال فترة زمنية معينة ويعطى بالعلاقة التالية:

$$V = \text{PIB} / M2$$

3- مؤشرات مكانة مؤسسات الوساطة: من أهمها نذكر ما يلي:

3-1- مؤشر الحجم النسبي: تبين هذه المؤشرات إمكانية المؤسسات المالية والنقدية في النظام المالي

ويمكن قياسها من خلال مايلي:

أ- نسبة أصول البنك المركزي إلى إجمالي الأصول المالية ، كلما ارتفعت دلت على تدخل مفرط للبنك

المركزي(تمويل تضخمي)

ب- نسبة أصول البنوك التجارية إلى إجمالي الأصول المالية تقيس مكانة البنوك التجارية في

الاقتصاد، تكون مرتفعة في الدول المتطورة نقديا خاصة في اقتصاديات الاستدانة.

* يجب التنويه أن انخفاض هذا المؤشر قد يعبر عن حالة التطور المالي وذلك عندما يكون متاح للأعوان الاقتصاديين أدوات مالية جديدة ليست مدرجة في المجمع النقدي (M_2)، تعبر عن الحالة التصاعدية للابتكار المالي.

ت- نسبة أصول المؤسسات المالية إلى إجمالي الأصول المالية تقيس مكانة المؤسسات المالية غير البنكية في الاقتصاد

4- مؤشرات قياس أداء السوق المالي: توجد العديد من المؤشرات المهمة التي يمكن الاستناد إليها لقياس تطور أداء الأسواق ، نذكر أهمها فيما يلي:

4-1- مؤشرات الحجم: تقيس هذه المؤشرات حجم السوق، ومدى مساهمة هذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد، من أهمها نذكر:

أ- معدل الرسملة البورصية: يعطى بالعلاقة التالية:

معدل الرسملة البورصية= إجمالي القيمة السوقية (رسملة البورصة)/ الناتج المحلي الإجمالي
كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على أهمية السوق في تمويل الاقتصاد وقدرتها على تعبئة المدخرات.

ب- عدد الشركات المدرجة: كلما كان السوق يضم شركات كثيرة كلما زاد عدد الأوراق المالية المتعامل عليها، ما ينجر عنه سعة السوق وبالتالي زيادة الاستثمار، وإعطاء الإمكانية لمختلف مكونات الاقتصاد من الاستفادة من تمويلات السوق

ت- معدل اللادوساطة المالية: ويقاس عن طريق الرسملة البورصية إلى إجمالي الاستثمارات تقيس هذه النسبة مدى اعتماد الاستثمارات على السوق المالي أي على التمويل المباشر، وبالتالي مكانة السوق في هيكل التمويل . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ان الاقتصاد يعتمد على الأسواق المالية كنمط تمويلي.

4-2- مؤشر السيولة: تقيس هذه المؤشرات عمق السوق ونشاطه، واتساع السوق وحركية البيع والشراء داخله، وكلما احتوى السوق على تداولات كثيفة للأوراق المالية دل ذلك على ارتفاع درجة سيولته، ومن أهم مؤشرات قياس السيولة نذكر:

أ- نسبة حجم التداول= قيمة الأسهم المتداولة / الناتج المحلي الإجمالي

تقيس هذه النسبة سيولة السوق بالنسبة للاقتصاد ككل، وكلما كانت النسبة مرتفعة دل ذلك على وجو ثقافة بورصية وتداول كثيف ونشاط للبورصة والعكس صحيح،

ب- معدل الدوران= قيمة الأسهم المتداولة / الرسملة البورصية

يقيس سيولة السوق داخليا، وكلما ارتفعت دل ذلك على أن السوق يتسم بسيولة عالية.

4-3- درجة التركيز: تقاس بنصيب عشر أكبر شركات من الرسملة البورصية.

كلما ارتفعت دل ذلك على محدودية السوق واحتكاره التعامل على شركات قليلة، ما يؤثر سلبا على المنافسة والتسعير .

4-5- مؤشرات التنمية المؤسسية والتنظيمية للسوق:

- مدى الالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية و الحوكمة؛

- وجود قوانين لحماية المستثمرين؛
- فعالية لجنة الرقابة في السوق ونظام المقاصة والتسوية؛
- مساهمة الأجانب في السوق؛
- القيود على تحويل الأرباح والتوزيعات وتحويل رأس المال إلى الخارج.

5- أبعاد كفاءة النظام المالي:

يمكن تلخيصها في مؤشرات العمق المالي، مؤشرات الحصول على التمويل، استقرار النظام المالي، فعاليته، ودرجة الانفتاح، وعموما يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (01) أبعاد النظام المالي الكفاء

البعد	الاهتمامات	أهم مؤشرات قياسه
عمق النظام المالي	تقيس درجة النقذنة وطرق تمويل الاقتصاد وأهميته بالنسبة للأعوان الاقتصاد،	- أصول مالية إجمالية إلى الناتج المحلي الخام - قروض مقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام - نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الخام - نسبة الرسملة البورصية
الحصول على التمويل	يقيس قدرة مختلف الأعوان الاقتصاديين في الحصول على التمويل	- قروض مقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام - عدد الشبايبك (لكل 1000 ساكنة) - درجة الاستدانة - علاوات الخطر على القروض البنكية
استقرارية النظام المالي	قياس ملاءة وإمكانيات النظام المالي المحلي ومدى استقرارية سياساته.	- أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الخام - احتياطي الصرف ودرجة تغطيته للواردات - الديون العمومية إلى الناتج المحلي الخام - التضخم
الفعالية	معرفة إمكانيات النظام المالي ومدى توفر التمويل وتكاليفه	- تركيز النظام المالي والمصرفي - سيولة السوق المالي - سيولة الاقتصاد تقاس بالعرض النقدي الى الناتج المحلي الخام - تكاليف التمويل
الانفتاح	قياس درجة النظام المالي المحلي على النظام العالمي	- الاستثمارات الأجنبية - قروض ممنوحة من البنوك الأجنبية - التحويلات المالية عبر الحدود.

المصدر: مجمعة بالاعتماد على أهم مؤشرات قياس كفاءة النظام المالي.

ثالثا- قياس مدى كفاءة النظام المالي الجزائري :

سنحاول فيما يلي تحليل أهم مؤشرات التنمية المالية في الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات المستخدمة في قياس كفاءة النظام المالي، بالتركيز على مؤشرات التنمية البنكية والأسواق المالية.

1- قياس مدى عمق النظام المالي الجزائري: سنحاول في ما يلي قياس مدى عمق النظام المالي

الجزائري من خلال قياس حجم الودائع إلى الناتج المحلي الخام وكذا معدل الرسملة البورصية

1-1- أهم المؤشرات الكلية للنظام البنكي الجزائري: نقصد بالمؤشرات الكلية الأصول المصرفية

والودائع والقروض، وقد عرفت في مجملها تنامي كبير خلال السنوات الأخيرة، والجدول التالي يختصر ذلك:

الجدول رقم (02): بعض المؤشرات الكلية للنظام المصرفي الجزائري و: مليار دولار

القروض				الودائع				الأصول المصرفية			
2015	2014	2013	2010	2015	2014	2013	2010	2015	2014	2013	2010
87,4	91,8	83,3	59	93,7	96,9	91,4	71,2	124,1	136,2	130,5	107,1

المصدر: بالاعتماد على اتحاد المصارف العربية، مجلة المصارف العربية؛ ديسمبر 2013، ص: 42، عدد مارس 2016، ص: 46.

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع حجم أصول المصارف الجزائرية، حيث تتعدى نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الجزائري الـ 70% طيلة السنوات الأخيرة، في حين لا تزال القروض المقدمة للاقتصاد أقل من المستوى المأمول، حيث يمثل حجم القروض كنسبة من الناتج المحلي الخام ما يقارب 40% فقط وذلك بسبب السياسة الحذرة لأغلب البنوك الجزائرية في تسيير مواردها (6 بنوك عمومية تستحوذ على حوالي 90% من نشاط النظام المصرفي)، كما يتميز القطاع المصرفي الجزائري بضعف تواجد المصارف الأجنبية، حيث لا تتعدى مساهمتها في التمويل الاقتصادي نسبة 5% كمتوسط خلال السنوات الأخيرة.

1-2- حجم الودائع البنكية إلى الناتج المحلي الخام: يعكس مؤشر حجم الودائع إلى الناتج المحلي الخام مدى قدرة وفاعلية البنوك على جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج الخام، وقد أشار Taybout إلى أن قوة النظام التمويلي في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل (الادخارية)، إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولتوضيح ذلك نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم(03): تطور حجم الودائع إلى الناتج المحلي الخام

السنوات	PIB مليار دج	حجم الودائع م دج	حجم الودائع إلى الناتج المحلي الخام
2000	4098.8	1441.852	35,18
2002	4455.4	2127.359	47,75
2004	6126.6	2705.372	44,16
2006	8391.0	3516.5	41,91
2008	10993.1	4937.9	44,92
2010	11991.60	5819.9	48,53
2012	16208.70	7238	44,66
2014	17242.50	9117.5	52,88
2015	16591.90	9200.7	55,45
2016	16780.00	9079.9	54,11
2017	17850.50	10232.2	57,32

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر(أعداد مختلفة)

يتضح لنا من الجدول رقم (03)، أن حجم الودائع بأرقامها المطلقة عرفت وتيرة تنامي من سنة إلى أخرى، فبعدما كانت لا تتعدى 1441.852 مليار دج سنة 2000 فقد تعدت 10232.2 سنة 2017، أي ارتفاع بحوالي تسع مرات، وهو ما انعكس بشكل جلي على نسبة حجم الودائع المجمعة إلى الناتج المحلي الخام، حيث انتقل من حوالي 35% سنة 2000 إلى حوالي 57% سنة 2017، وهو ما يعكس تحسن نسبي في قدرة البنوك على تعبئة الودائع مقارنة بحجم الاقتصاد ككل، مع الإشارة إلى تواصل هيمنة البنوك العمومية (تسيطر على حوالي 90% من الودائع البنكية الإجمالية).

1-3- معدل الرسملة البورصية: تمثل نسبة رأس مال السوق قيمة الأوراق المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(04):تطور نسبة رأس مال السوق في بورصة الجزائر خلال الفترة2000-2017

السنوات	رأس مال السوق مليار دج	PIB مليار دج	رأس مال السوق/PIB	نسبة رأس مال السوق %
2000	21.495	4098.8	0.0052	0.52
2002	10.990	4455.4	0.0025	0.25
2004	10.100	6126.6	0.0016	0.16
2006	6.710	8391.0	0.0088	0.88
2009	5.550	10034.3	0.0005	0.05
2011	14.96	14588.50	0.0010254	0.10254
2013	12.50	16650.20	0.0007507	0.07507
2015	15.43	16591.90	0.0009299	0.09299
2016	15.16	1678000	0.0009721	0.09721
2017	16.5	1785050	0.0009981	0.09981

المصدر: بالاعتماد على تقارير بورصة الجزائر، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا أن بورصة الجزائر تلعب دورا هامشيا في تمويل الاقتصاد، فمن خلال نسبة رأس مال السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجده عرف في متوسطه نسبة لا تتعدى 1% وذلك بفعل الجمود الذي لازم حصص التداول مما أدى إلى انخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار سعر السهم. ضف إلى ذلك قلة الشركات المدرجة وبالتالي عدم تنوع فرص الاستثمار.

1-4- عدد الشركات المسجلة في البورصة:

يؤدي ارتفاع عدد الشركات المسجلة في البورصة إلى زيادة اتساع حجم السوق، وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات في السوق ويرتبط ذلك بارتفاع رأس مال الشركات وحجم تداولها لتنشيط كفاءة الاستثمارات من حيث الحجم والاتجاه نحو الشركات الأكثر كفاءة. والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات المسجلة في بورصة الجزائر:

الجدول رقم (05): مؤشر عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2002	2004	2005	2008	2010	2012	2014	2015	2016	2017
عدد الشركات المدرجة	3	3	3	3	2	2	3	4	4	5	5

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للجنة مراقبة عمليات البورصة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الانخفاض الكبير في عدد الشركات المقيدة في البورصة، وهو العدد الذي بقي مقتصرًا على ثلاثة شركات خلال الفترة 2000 / 2004، لتتخفف إلى شركتين بعد خروج شركة أرياض سطيف سنة 2007، لتنضم شركة التأمينات اليانس منذ 2011 ثم شركة ارسى رويبا وشركة بيوفارم منذ 2013 و2016 على التوالي.

2- قياس القدرة على الولوج للتمويل:

يعتبر الولوج إلى التمويل والحصول عليه من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية المالية في الاقتصاديات المعاصرة، وفيما يلي سنحاول الوقوف على أهم هذه المؤشرات في الجزائر.

2-1- القروض المقدمة للقطاع الخاص:

بلغت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد، بعد طرح المستحقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية حوالي 8877.9مليار دينار في 2017، مقابل 7907.8مليار دينار في 2016، أي بنمو قدره 12.3%، واضعة بذلك حدًا للتراجع المسجل في وتيرة توسعها المعين خلال سنتي 2015 و 2016 (26,2% سنة 2014، 11.9% في 2015، 8.7% في 2016). ولعل الجدول أدناه يعطينا لمحة عن توزيع القروض المصرفية (بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط).

الجدول رقم (06): توزيع القروض البنكية

مليار دينار؛ نهاية الفترة					قروض المصارف/القطاعات
2017	2016	2015	2014	2013	القروض الموجهة للقطاع العمومي
4 311,8	3 952,8	3 688,9	3 382,9	2 434,3	القروض الموجهة للقطاع الخاص
4 566,1	3 955,0	3 586,6	3 120,0	2 720,1	مجموع القروض الممنوحة (صافية من القروض المعاد شرؤها):
8 877,9	7 907,8	7 275,6	6 502,9	5 154,5	

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 77.

يتضح من الجدول أعلاه تنامي حجم القروض البنكية الموجهة لتمويل النشاط الاقتصادي العام والخاص، حيث ارتفعت في مجموعها من حوالي 5154.5 مليار دينار سنة 2013 إلى حوالي 8877.9 مليار دينار سنة 2017، مع تسجيل استحواد القطاع الخاص على نسبة تفوق 50% من حجم القروض ما يكرس تواصل تنامي حجم القطاع الخاص في الجزائر نتيجة الإصلاحات المنتهجة. كما يمكن الاستعانة بالجدول الموالي لمعرفة حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض

الجدول رقم (07): حصة البنوك الخاصة والعامة من إجمالي القروض الممنوحة

2017	2016	2015	2014	2012	2010	2008	2006	2004	2000	
8877.9	7907.8	7275.6	6502.9	4285.6	3266.7	2614.1	1904.1	1534.388	993.053	إجمالي القروض الممنوحة
86.8	87.6	87.5	87.8	86.74	86.81	87.49	90.67	92.9	97.3	حصة البنوك العمومية%
13.2	12.4	12.5	12.2	13.26	13.19	12.51	9.33	7.1	2.7	حصة البنوك الخاصة%

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة.

يتضح لنا من الجدول رقم (07)، هيمنة البنوك العمومية على القروض الممنوحة على مر سنوات الدراسة، ناهيك عن الوتيرة المتسارعة لحصة البنوك الخاصة، حيث انعكس التوسع في القروض الموجهة للاقتصاد على كل من القروض الموجهة للقطاع الاقتصادي العمومي، التي ارتفعت بـ 9.1%، وكذا القروض الموجهة للقطاع الخاص، التي ارتفعت بدورها بـ 15.4% مقابل 7.2% و 10.3% على التوالي، في 2016، وقد ساهمت القروض الموجهة للقطاع العمومي بواقع 37% في نمو إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، وبلغت مساهمة القروض الموجهة للقطاع الخاص 63%، كما كان عليه الحال في 2015 و 2016، ما يجسد الارتفاع الأكثر قوة للقروض الموجهة للقطاع الخاص في ارتفاع حصتها ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، حيث انتقلت إلى 51.4% في 2017، مقابل 50.4% في 2016، و 49.3% في 2015، و 47.9% في 2014، بعدما بلغت هذه الحصة 52.8% في 2013.

2-2- الشبابيك:

من خلال معاينة الساحة المصرفية الجزائرية، يتضح لنا جليا هيمنة المصارف العمومية، على اعتبار عدد شبكاتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، وبالمقابل ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية. في حين،

تتموقع شبكات وكالات المصارف الخاصة، أساسا، في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني؛ على الرغم من بقاء شبكة وكالات المصارف العمومية مهيمنة بحوالي 1145 وكالة في 2017، مقابل 1134 وكالة في 2016 و 126 وكالة في 2006، تعززت شبكة المصارف الخاصة بصفة معتبرة، حيث انتقلت من 152 شبكة في 2006 إلى 364 وكالة في 2017 (355 في 2016)؛ كما انتقل عدد وكالات المؤسسات المالية، من جهته، من 88 وكالة في 2016 إلى 95 وكالة في 2017، بذلك، بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1604 مقابل 1577 في 2016، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 26309 نسمة (26189 نسمة في 2016)؛ والجدول التالي يلخص لنا ذلك.

الجدول رقم(08): تطور عدد الشبايك في الجزائر 2005-2017

السنوات	2005	2007	2009	2011	2013	2016	2017
عدد الشبايك	1.227	1336	1324	1455	1492	1577	1604
عدد الشبايك إلى عدد السكان	26800	25700	26700	27566	27745		

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، حول الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، أعداد مختلفة. أما فيما يتعلق بنسبة السكان العاملين في الوكالات المصرفية فقد ظلت مستقرة نسبيا، في حدود 7667 شخصا في سن العمل لكل شبك مصرفي في 2017، مقابل 7680 شخص في 2016. أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية، فتتميز شبكة وكالاته في نهاية 2017 بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات المصارف، حيث تضم 3826 وكالة موصولة إلكترونيا، موزعة على كامل التراب الوطني، ما يمثل وكالة واحدة لكل 3214 شخص عامل. إجمالا، بلغ عدد وكالات المصارف ومركز الصكوك البريدية 5430 وكالة، أي بنسبة وكالة واحدة لـ 2265 شخص عامل، مقابل 2316 عامل في 2016.

3- استقرار النظام المالي الجزائري: هناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس استقرار النظام المالي، سنحاول فيما يلي التركيز على أهمها.

3-1 احتياطي الصرف: عرفت الجزائر تنامي احتياطي الصرف منذ بداية الألفية الثالثة وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، وقد قاربت 200 مليار دولار سنة 2013، لتعرف بعدها منحى تنازلي يتوقع ألا يتعدى 86 مليار دولار نهاية 2018، والجدول التالي يلخص لنا ذلك.

الجدول(09): إجمالي الاحتياطات (باستثناء الذهب) في الدول الثلاث (مليار دولار)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
احتياطي الصرف	12.02	23.24	43.25	77.91	110.32	143.24	149.04	162.61	182.82	191.30	194.71	179.62	144.68	114.39

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

3-2- التضخم : يعتبر مؤشر التضخم من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الاستقرار النقدي والمالي، وبالعودة إلى تطوره في الجزائر منذ بداية الألفية نجده عرف استقرار منذ بداية الألفية إلى غاية 2012، ليعرف بعدها تنامي نسبي خاصة في السنوات الأخيرة، والجدول التالي يلخص لنا ذلك.

الجدول رقم (10): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2018)

السنوات	متوسط						مقارنة 2015 بـ 2016
	2013	2014	2015	2016	2017	2018 (توقعات)	
معدل التضخم	3.3	2.9	4.8	5.9	4.8	4.3	1.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، السنة الرابعة والثلاثون، 2016.

يتضح لنا من الجدول (10)، أن معدلات التضخم في الجزائر ارتفعت على مدى السنوات الأخيرة، نتيجة ضعف الدينار وزيادة أسعار الطاقة المحلية، حيث ارتفع من 2.9 سنة 2014 إلى 4.8 سنة 2015، ليصل إلى حوالي 6.4 سنة 2016، وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع الأسعار التي شهدتها المجموعات السلعية الخاصة بالملابس، النقل، الصحة، السكن، الأثاث، والمواد الغذائية، وكذلك للضغوط التضخمية الناشئة عن تخفيض مستويات الدعم بالنسبة لمنتجات الطاقة وكذا الضغوط المتولدة عن سعر صرف الدينار الجزائري مع تراجع احتياطات النقد الأجنبي نتيجة انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014.

3-3- تطور نسبة الديون العامة إلى الناتج المحلي الخام:

يتكون الدين العام من الدين الداخلي والدين الخارجي، وهذا الأخير يعتبر الأكثر استخداما لقياس مدى قدرة الدولة تحقيق الاستقرار، بالنظر لخصوصيته المتمثلة أساسا في كونه يتم بالعملة الأجنبية، لذلك عادة ما تحاول الدولة النظر إلى مدى قدرة إيراداتها على الوفاء بالدين وخدماته، وكذلك مدى قدرة الصادرات في تسديده، وعموما فقد استمرت المديونية الخارجية في التراجع منذ شروع الجزائر في التسديد المسبق لها سنة 2005، حيث انخفضت من حوالي 5.062 مليار دولار أمريكي سنة 2006 إلى حدود 3,02 مليار دولار أمريكي سنة 2015، والجدول التالي يعكس لنا مقدرات الاستدامة فيما يتعلق بالدين العمومي.

الجدول رقم (11): أهم مؤشرات تطور الدين العام في الجزائر

السنوات/ المؤشرات	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام	الدين الخارجي بالدولار أمريكي	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام	نسبة د قصيرة الأجل إلى إجمالي الديون
2006	26.87	5.062	4	9.2
2008	8.82	4.841	3.5	21.1
2010	11.66	5.536	3.6	24.3
2012	9.9	3.654	2.5	21.7
2014	8.79	3.735	2.7	36.2
2015	10.19	3.02	2.5	37.3

المصدر: بيانات مجمعة بالاعتماد على بنك الجزائر، الوضعية النقدية في الجزائر 2007، 2015، 2010.

يتضح من الجدول أعلاه يتضح أن مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي انخفض من حوالي 26% سنة 2006 إلى حوالي 10% سنة 2015، أما نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام فلا يتعدى 3,3% كنسبة متوسطة للفترة الممتدة بين 2006-2015، مع تسجيله تراجع تدريجي سنة بعد سنة، حيث سجل أدنى قيمة له سنة 2015 بحوالي 2,5% فقط، ما يعكس الراحة المالية للجزائر وقدرة مواردها الداخلية على تسديد ديونها، كما أن ديونها القصيرة الأجل لا تتعدى نسبتها 40% من إجمالي الديون، ما يبعد الاقتصاد الجزائري عن ضغوط التسديد في المدى القصير.

4- فعالية النظام المالي الجزائري: من أهم مؤشرات قياس فعالية النظم المالي نجد مؤشرات السيولة ودرجة التركيز وسيولة الاقتصاد عموماً.

4-1- سيولة السوق المالي: يمكن قياسها من خلال حجم التعامل في سوق الأوراق المالية بالنسبة إلى حجم الاقتصاد القومي وهي تعكس بشكل كبير مستوى السيولة في الاقتصاد الوطني. والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول (12): تطور حجم التداول في بورصة الجزائر (2000-2017)

السنوات	عدد المعاملات	حجم المعاملات م دج	قيمة المعاملات م دج
2000	4559	323990	720039160
2002	2071	80161	112060345
2004	30	5710	3368560
2006	234	76010	149391910
2008	545	184110	1218511505
2010	361	117729	670069575
2012	150	49471	36038865
2014	250	150000	500000000
2016	350	788860	805500430
2017	450	768145	302261260

المصدر: بالاعتماد على بيانات التعامل المنشورة بموقع بورصة الجزائر، [/http://www.sgbv.dz/ar](http://www.sgbv.dz/ar)

يتضح لنا من الجدول رقم (12) تواضع حجم التعاملات ببورصة الجزائر رغم ارتفاعها النسبي خلال السنوات الأخيرة، وعموما لا تزال بورصة الجزائر تعاني من مشكلة السيولة رغم المجهودات المبذولة لتطوير أدائها منذ 2012.

4-2 - مؤشر سيولة الاقتصاد:

تعتبر سيولة الاقتصاد من أهم مؤشرات قياس فعالية النظام المالي، كونها تتعلق بقياس تطور العرض النقدي إلى الناتج المحلي الخام. وفي الجدول أدناه نستعرض تطور سيولة الاقتصاد الجزائري. الجدول رقم (13): تطور معامل سيولة الاقتصاد للفترة (2000-2017)

السنة	الكتلة النقدية (M2) م د ج		
2000	2022,5	4123,5	0,49
2002	2901,5	4522,8	0,64
2004	3644,4	6149,1	0,59
2006	4827,6	8501,6	0,57
2008	6955,9	11043,7	0,63
2010	8280,7	11991,6	0,69
2012	11015,1	16208,8	0,68
2013	11941,5	16643,8	0,72
2014	13686,8	17205,1	0,80
2015	13704,5	17807,3	0,77
2016	13816,3	17406,8	0,79
2017	14307,1	19324,6	0,74

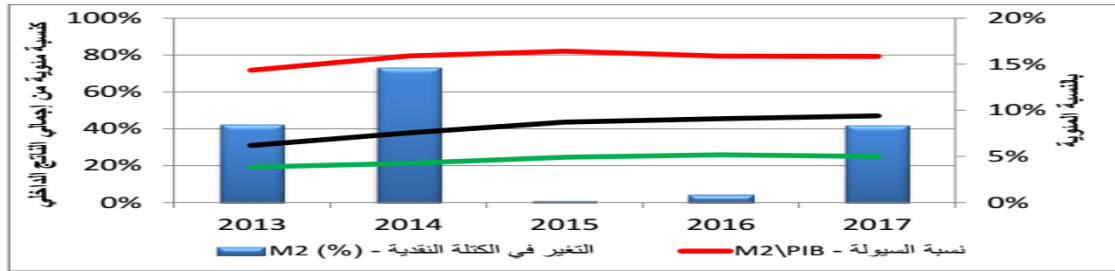
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر حول الوضعية المالية والنقدية، أعداد مختلفة من خلال استقراءنا لمعطيات ولمضامين الجدول أعلاه، يمكن إبداء التحليلات والتصورات وزوايا النظر التالية:

شهدت الكتلة النقدية ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة الممتدة 2000-2017، ويرجع تفسير ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية والتي بلغت قيمة 4,4179 مليار دج سنة 2005، إضافة إلى تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) الذي خصص له حوالي 520 مليار دج¹⁴، وبإستثناء سنة 2009 أين كان معدل نمو الكتلة النقدية ضعيف نسبيا مقارنة إلى السنوات الأخرى واللاحقة حيث كان في حدود 3,20% بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، مقارنة مثلا بسنة 2007 أين وصل حدود 24,17% وسنتي 2010 و 2011 أين بلغ نمو هذه الأخيرة 15,35% و 19,90% على التوالي، بالإضافة إلى العاملين السابقين فإنه يمكن اعتبار كذلك أن سرعة التداول الضعيفة للنقود من طرف الأفراد في الجزائر سببها تبني ثقافة الاكتناز، حيث كانت سببا في هذا التنامي المفرط للكتلة النقدية خلال هذه الفترة من سنة إلى أخرى، ونلاحظ أن هناك نمو شبه منعدم للكتلة

¹⁴مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤسسات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2008، ص117.

النقدية (M2) خلال سنتي 2015 بحوالي (0,13%)، و في سنة 2016 بلغ نموها نحو (0,79%)، ونجم هذا النمو الضعيف عن الانخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات (-41,1%)¹⁵، أما الانخفاض المحسوس سنة 2016 فمرده لانخفاض ودائع القطاعات خارج المحروقات (-3,2%)، بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2,6%¹⁶.

الشكل رقم(02): تطور نسبة السيولة



4-3- صلاية القطاع المصرفي: يبين تحليل مؤشرات الصلاية المالية أن القطاع المصرفي لا يزال صلب. فلقد عرفت بعض المؤشرات تحسنا، كمعدل الملاءة الإجمالية وكذا مردودية الأصول (العائد على الأصول)، بينما عرفت مؤشرات أخرى لاسيما القروض غير الناجعة تدهورا طفيفا، لكنها تبقى عند مستويات قريبة من المستويات السائدة في الأنظمة المصرفية للبلدان الناشئة والنامية المماثلة، والجدول الموالي يلخص أهم مؤشرات الصلاية المالي في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم(14): مؤشرات صلاية القطاع المصرفي

المؤشرات	2017**	2016	2015	2014	2013
1. نسبة الملاءة الإجمالية	19,56%	18,86%	18,39%	15,98%	21,50%
2. نسبة الملاءة على الغير	15,18%	16,33%	15,75%	13,27%	15,51%
3. المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية (FPR)*	34,37%	34,32%	27,01%	21,40%	17,12%
4. معدل المستحقات المصنفة	12,29%	11,88%	9,80%	9,21%	10,56%
4.1. معدل صافي المستحقات المصنفة	5,98%	5,40%	3,98%	3,20%	3,36%
5. معدل مؤونات المستحقات المصنفة	51,37%	54,50%	59,23%	65,22%	68,19%
6. مردودية الأموال الخاصة	17,84%	18,14%	20,34%	23,55%	19,00%
7. مردودية الأصول	2,01%	1,86%	1,83%	1,98%	1,67%
8. نسبة هامش الربح إلى الدخل الاجمالي	72,65%	72,64%	66,82%	68,51%	69,45%
9. نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الاجمالي	36,97%	34,07%	40,01%	40,69%	33,53%
10. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	23,74%	23,50%	27,17%	37,96%	40,46%
11. نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	53,86%	58,39%	61,64%	82,06%	93,52%

* أموال خاصة نظامية = FPR

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، الوضعية النقدية والمالية للجزائر، 2016.

¹⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي، الوضعية النقدية والمالية للجزائر، 2015، ص 131.

¹⁶ بنك الجزائر، التقرير السنوي، الوضعية النقدية والمالية للجزائر، 2016، ص 129.

الخلاصة:

لقد كان الهدف الرئيسي من بحثنا هذا هو محاولة الوقوف قياس مدى كفاءة النظام المالي الجزائري انطلاقا من أبعاد ومؤشرات التنمية المالية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2017، وقد توصلنا إلى أن النظام المالي الجزائري، لا يزال نظام يعتمد بالدرجة الأولى على البنوك والتمويلات غير المباشرة ، ولا تزال التمويلات عن طريق البورصة تمثل نسبة جد متدنية. ورغم ذلك لا يزال النظام المصرفي الجزائري يتسم بضعف كفاءة نشاطه الائتماني وكذا ضعف قدرته على جذب الموارد المالية، بالإضافة إلى محدودية الخدمات المالية المقدمة للمؤسسات والأسر. وعموما فقد توصلنا للنتائج التالية:

- لا تزال الجزائر بعيدة ع ن تحقيق أبعاد التنمية المالية خاصة ما تعلق بالعمق المالي والولوج للتمويل وفعالية التمويل؛

- ضعف معدل سيولة الاقتصاد، وهذا ما يدل عن ضعف كفاءة النظام المصرفي في تعبئة الموارد المالية ونخص بالذكر الودائع لأجل؛
 - انخفاض نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الذي يعتبر قاطرة النمو في الاقتصاديات المعاصرة، رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل النهوض بهذا القطاع، حيث يُوجه جل الائتمان لتمويل المؤسسات ذات الطابع التجاري، السلع المعمرة، القروض العقارية...؛
 - هيمنة المصارف العمومية على الساحة المصرفية على الرغم من قلة عددها (6 بنوك تسيطر على حوالي 90% من التمويلات)؛
 - صغر حجم أصول القطاع المصرفي بالمقارنة مع حجم النشاط الاقتصادي في الجزائر؛
 - ارتفاع الكثافة المصرفية والتركز المصرفي، حيث لا زالت قلة قليلة من المصارف تسيطر على نشاط السوق؛
 - عدم قدرة البنوك الجزائرية على أخذ معايير الفائدة على المدى الطويل كمؤشر لقياس تكلفة الفرصة البديلة؛
 - عدم قدرة مؤسسات وهيئات النظام المالي الجزائري على التعاطي الايجابي مع التطورات التكنولوجية التي ألغت البعد المكاني والزمني لأسواق التمويل وعملياته؛
 - ضآلة التمويل البورصي في الجزائر، وعدم قدرة المؤسسات الجزائرية التكيف مع هذا النمط التمويلي.
- توصيات البحث**

إن السيطرة الواضحة للقطاع المصرفي على النظام المالي، تتطلب إعادة نظر شاملة لتشغيل وتفعيل النظام المالي بكفاءة، وهذا يتأتى من خلال الأخذ بجملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي لبورصة الجزائر وتحديد إطار زمني لتطويرها (شروط الإصدار؛ الاستثمارية، الشطب....) و منح تحفيزات جبائية وإدارية من أجل الولوج للبورصة؛ بالإضافة إلى تبسيط

إجراءات الولوج البورصة كتخفيض رأس المال المفتوح، عدد المساهمين الأدنى؛ تخفيض رسوم الاكتتاب والتداول..الخ.

- ضرورة الالتزام بمعايير الأداء المصرفي المنبثقة على بازل 3، بالإضافة للالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح و الشفافية والرقابة المالية .

- ينبغي على الجزائر مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة المستجدات والتطورات العالمية التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة وذلك لا يتأتى إلا بالقيام بجملة من التدابير لعل أبرزها:

- ✓ خصصة البنوك العمومية وفق إستراتيجية تضع ضمن أولوياته خدمة مصلحة الاقتصاد؛
 - ✓ تشجيع الاندماج بين البنوك الوطنية وبخاصة تلك التي تشترك في تمويل مؤسسات وشركات تعمل في نفس القطاع، وذلك لتلافي مشكل صغر رأسمال البنوك وزيادة كفاءة النشاط المصرفي؛
 - ✓ الالتزام بمعايير لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر المصرفية ؛
 - ✓ تطوير التشريعات والتنظيمات المصرفية لتوائم أكثر مع فلسفة العمل المصرفي الشامل، من خلال إصدار تشريعات وقوانين تنظم السيولة المتزايدة لهذه البنوك في شكل أوراق مالية؛
 - ✓ تكثيف إنشاء الفروع التابعة للبنوك الوطنية في الخراج في إطار تدعيم عملية تدويل العمل المصرفي، وتكريس الانفتاح على القطاع المصرفي الأجنبي، قصد الاستفادة من خبراتها؛
 - ✓ ضرورة نبنى نظام حوكمة البنوك الجزائرية، بغرض تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي، وضمان مصالح العملاء، لتحقيق أكبر قدر من الشفافية في البيانات المالية؛
 - ✓ فسح المجال أمام بورصة الجزائر وذلك بتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها؛
 - ✓ التوزيع العقلاني للشبكات المصرفية، وذلك من خلال تبرير الغاية من توسيع الشبكات على المستويات الجهوية، كما يجب عليها تقديم القروض بدرجة من العقلانية، مع ضرورة الاهتمام بحاجات ومطالب الزبون؛
 - ✓ استغلال المناهج التكنولوجية الحديثة، لاسيما المعلوماتية، فتوفر القطاع المصرفي على جهاز معلوماتي فعال مهم جدا للتنسيق بين مختلف مصادر المعلومات ومعالجة العمليات المصرفية في آجال معقولة ترضي الزبون؛
 - ✓ إعطاء استقلالية أكبر للبنوك ودفعها على إنشاء فروع متخصصة تعمل على تبني طرق وتقنيات الوساطة المصرفية الحديثة ؛
 - ✓ تبني إستراتيجية مصرفية شاملة تعمل قدر الإمكان على تعظيم المكاسب من انفتاح الأسواق المالية من خلال رفع كفاءتها كنتيجة احتكاكها بالمصارف العالمية على الساحة المحلية والدولية؛
- وجدير بالذكر أن نجاح هذه المقترحات مرهون باستقرار السياسات الاقتصادية الكلية واستقرار معدلات التضخم والفائدة.

المصادر والمراجع:

الكتب

- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال، بورصات، مصارف، شركات تأمين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003
- غاري شيناسي: الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2005.
- فليح حسن خلف، "الأسواق المالية و النقدية"، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006
- محمد بشير عليّة؛ القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ بيروت، لبنان، 1995.
- محمد عبده محمد مصطفى، "تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، "مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003
- هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2009
- DAVID Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dorn Busch adaptation française : Bernard Bernier et Henri louis : macroéconomie; édition Dunod ;paris;2002
- Guy CAUDAMINE et Jean MONTIER, Banque et marches financiers, Edition Economica, Paris , 1998
- Sophie brana ;et autre, économie monétaire et financier,dunod ; paris ;2003
- Michel Drouin ; système financier international ; édition vuibert ; paris ;2003

المقالات:

- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤسسات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2008،

التقارير:

- اتحاد المصارف العربية، عرض تطور النظام المصرفي العربي، مجلة المصارف العربية؛ 2015، 2013.
- بنك الجزائر، تقرير الوضعية النقدية والمالية للجزائر، أعداد مختلفة www.bank-of-algeria.dz
- بورصة الجزائر، مؤشرات أداء السوق، متاحة على الموقع: www.sgbv.dz/ar/